الأمم المتحدة

E/2013/NGO/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مركز شباط/فبراير ٧٤ للأبحاث والتوثيق، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

160513 070513 13-29827X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية لمواجهة تحديات التنوع والعالمية

يتناول هذا البيان العلاقة بين العلم والمجتمع، وبالتالي بعض الشروط التي تجعل من الممكن للعلوم والتكنولوجيا أن تساهم بفعالية في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتضمن بعض الأفكار حول ضرورة إعادة التفكير في الطريقة التي يتم فيها إنتاج العلوم والتكنولوجيا وممارستها، سواء في ما يتعلق بالسياقات الاجتماعية والثقافية المتنوعة وفيما يتعلق بالبعد العالمي. وتتطلب هذه التحديات موقفا موجها نحو الاستفادة القصوى من الفوارق ونظم المعرفة المتنوعة، واتباع نهج إزاء العلم والتكنولوجيا يعترف بالتعددية باعتبارها من سماته الرئيسية.

وثمة أداة رئيسية لتحقيق هذا الغرض تتمثل في نظرية إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية، مع التطبيقات الخاصة بها وتطوراتها المحتملة. وهناك افتراض تنبثق منه هذه النظرية هو أن التصور الحالي للبحوث العلمية في الوقت الراهن هو أنه لا يجري إدماجها إدماجا تاما في المجتمع. وربما يرتبط ذلك بالصعوبة التي تواجهها الجهات الفاعلة في ميدان البحوث العلمية والتكنولوجية إزاء بعض التغييرات العميقة التي حدثت في العقود الماضية. وتتعلق هذه التغييرات بما يلي:

- المجتمعات، بما فيها أقل البلدان نموا، التي تصبح المعرفة فيها عاملا حاسما ويكتسب الأفراد والجماعات فيها المزيد من الوزن
- الطرق التي يتم بها إنتاج العلوم، التي بدورها تزيد من الطلب على وضع البحوث العلمية والتكنولوجية في سياق أفضل فيما يتعلق بمختلف الحقائق البشرية، فضلا عن زيادة تطبيق نتائج البحوث من حيث الابتكار
- الأهمية المتزايدة للجهات الفاعلة العامة والخاصة وغير الربحية من خارج المؤسسة العلمية، والتي تضطلع مع ذلك بدور متزايد في توجيه البحوث ومنتجاتها.

في هذا السياق الجديد، الذي تشترك فيه البلدان الصناعية الكبرى والاقتصادات الصاعدة والدول النامية جميعا إلى حد ما، توضع البحوث العلمية والتكنولوجية، رغم مركزيتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، موضع تساؤل في معظم الأحوال، وتميل إلى أن ينظر إليها كنوع من جسم غريب فيما يتعلق بالمجتمعات. وبالتالي، فإننا قد نجادل بأن

البحوث العلمية والتكنولوجية التي تواجه التحدي المتمثل في تحقيق تكامل أفضل مع المجتمع، تشارك في نوعين من العمليات الاجتماعية الجارية بالفعل:

- تكييف البحوث العلمية والتكنولوجية وفقا لميزات واحتياجات وتوقعات المجتمع وأعضائه
- هوية البحوث العلمية والتكنولوجية وحاجتها إلى الحصول على قدر أكبر من السيطرة على نفسها وعلى الديناميات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتنظيمية، أو المتعلقة بالاتصالات، والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من البحوث على نحو متزايد

وهكذا، فإنه ينبغي النظر إلى إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية على أنه عملية مركبة ومتعددة الاتجاهات. ومن أجل دراسة هذه العملية، تم اتباع نهج بِنائي، وتحديد المجالات التي تقوم فيها الجهات الفاعلة المشاركة في البحوث العلمية والتكنولوجية ببناء العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع، سواء على جانب التكيف أوعلى جانب الهوية. وتتمثل هذه المجالات في صيغتها الأساسية فيما يلي:

- الممارسة العلمية (ديناميات المجموعات العلمية بالمعنى الدقيق للكلمة)
- الوساطة العلمية (الأنشطة الرامية إلى تعزيز وتسهيل التعاون المثمر بين الباحثين والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى داخل مؤسساتها البحثية وخارجها)
- التواصل العلمي (كأداة، وليس فقط للإبلاغ أو الحوار، ولكن أيضا لبناء مسؤولية أعلى وأكثر اتساعا في مجال البحوث بين مختلف الجهات الفاعلة)
- التقييم (الممارسات والبرامج والتدابير الرامية إلى ضمان المساءلة في عالم البحوث وتصميم السياسات وتنسيق تخصيص الأموال)
- الابتكار (التفاعلات بين البحوث والاقتصاد والاحتياجات المجتمعية)
- الحوكمة (مجموعة من الهياكل والعمليات لصنع القرار الجماعي، تشمل كلا من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية)
- الجنسانية (العلوم كبيئة غير ودية للمرأة، بسبب وجود بنية خفية من التمييز أيضا؛ واستمرار القوالب النمطية بين الجنسين التي تربط العلوم والتكنولوجيا بالذكورة؛ والتمثيل الناقص للمرأة في القيادة العلمية).

وهذه المجالات ككل تمثل تصنيف المجالات التي يمكن أن يجري فيها إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية، كعمليات بناء العلاقة بين العلم والمجتمع،

مما يجعل من الممكن الكشف عن الظواهر التي لولاها قد لا يجري التفكير فيها أو فهمها بكل ما تتسم به من أهمية. أولا، يمكننا تحديد الظواهر الهيكلية، المتصلة بالهياكل الاجتماعية القائمة التي تتعامل الجهات الفاعلة معها، كالمعايير الاجتماعية، ونماذج السلوك، والأدوار والقيم الاجتماعية، التي يمكن أن تعوق عملها أو تيسره. ولكن يمكننا أيضا تحديد الظواهر التي تشير إلى الجهات الفاعلة أو الوكالة التي تنتمي إليها، أي إلى قدرتها على تعديل الواقع، التي يمكن أن تترجم إلى ممارسات محددة.

ومن خلال هذه النظرية، من الممكن تحديد لمحة أو "أفق" للعلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في بلد معين، مع إمكانية تقديم معلومات عن الحالات والجوانب الحرجة والمخاطر والتناقضات والفرص التي يمكن أن تحال إلى مختلف مجالات إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية (تم اختبار التطبيقات بالفعل في الهند وكينيا وفي بلدان الجماعة الأوروبية).

ومن أجل تحقيق ذلك، يتعين أن تكون نظرية إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية قادرة على التكيف مع مختلف السياقات الوطنية أو الاجتماعية أو الميزات المعينة للظواهر التي يجري النظر فيها. ويمكن تعريف الاتجاه الأول من هذا التكيف بأنه "أفقي". وبشكل أكثر تحديدا، من الضروري في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، أن توضع في الاعتبار كيفية وضع الناس أنفسهم وجها لوجه مع النهج العلمي السائد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وخصوصية نظم البحوث الوطنية فيما يتعلق بنظم دول منظمة التعاون الاقتصادي؛ وثقل التقاليد العلمية والفلسفات والنظم الروحية والفكرية لأبناء البلاد الأصليين. وهكذا، فإن هذا المجال يشير إلى وجود ما يمكن تسميته بالنُهج "الموضوعية"، أي تلك النُهج التي تتوخى إعادة النظر في الأسس المعرفية والفلسفية والثقافية للعلوم، والتي يمكن استخلاص رؤية نقدية للعلوم الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن النهج الموضوعية موجهة نحو حماية وتثمين المعارف المحلية.

ونشير من بين أمور أخرى، إلى قضايا مثل الاعتراف بالتنوع الثقافي ومختلف أنواع وأنماط المعرفة، وتعددية الخيال العلمي، والنقاش حول العلوم والتكنولوجيا بطريقة ديمقراطية.

وفي هذا الإطار من التفكير، لا بد من الإشارة بوجه خاص إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لا تزال تعاني من تصويرها بشكل ناقص ومضلل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ليس فقط بين الرأي العام ككل، ولكن أيضا بين قطاعات واسعة من الأوساط الثقافية والعلمية. وفي كثير من الأحيان، وحتى في هذا اليوم، ينظر إلى أفريقيا وتصوّر على أنها أرض للأزمات والكوارث التي لا تنتهي، أو وفقا للفئات

الإثنوغرافية المعتادة التي لا تزال تستخدمها معظم وسائل الإعلام الغربية. لذلك، ثمة حاجة لدعم تشكيل صورة أكثر دقة لواقع المجتمعات الأفريقية الواضح والمتنوع الذي ينشأ فيه الإبداع العلمي وتبرز فيه فرص جديدة. ولذلك، فإن هناك ديناميات اجتماعية أصلية في العديد من المجتمعات الأفريقية التي نحن بحاجة إلى دراستها بتعمق لتوفير صورة أكثر واقعية عن هذه المجتمعات والجهات الفاعلة فيها، والتأكيد على قيمة البحوث المحلية، وربط البعد الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي المحلي مع الفرص القائمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وثمة اتجاه ثان ''عمودي'' لتوسيع نظرية إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية. وينطوي هذا الاتجاه على تحليل متعمق للطرق المتعددة التي يرتبط فيها العلم والمجتمع في أي سياق تاريخي معين، مع التركيز على التفاعلات الأقل وضوحا مع إيلاء اهتمام خاص لدور الجهات الفاعلة. ومن بين هذه التفاعلات البارزة بوجه خاص تلك المتعلقة بأشكال تكوين السلطة والثقافة وصور الواقع، وقبل كل شيء، تلك المتصلة بقوة مختلف الجهات الفاعلة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي. ويمكن أن تتلاقى توجهات هذه الجهات، أو تتباعد أو أن تكون في صراع مفتوح، مما يتسبب في جميع المجالات الممكنة لإضفاء الطابع الاجتماعي (بما في ذلك الممارسة العلمية والتقييم والابتكار) على علاقات القوة المحددة التي يمكن أن تؤثر على الطريقة التي يتم بها إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية في مجتمع معين، وبالتالي تطوير النظام العلمي والتكنولوجي ذاته.

ويتسم ذلك بأهمية أكبر نظرا لأن ضعف تكييف البحوث العلمية والتكنولوجية حسب السياق الاجتماعي وعدم كفاية الرقابة على التحولات التي تؤثر على البحوث يمكن أن تؤيد حدوث ''انجراف تكنولوجي''، أي، لاعتماد المجتمع على العلوم والتكنولوجيا التي يجري إنتاجها في مكان آخر، دون أن تكون لديه القدرة على التعامل معها وتكييفها وتعديلها وتطويرها وتوجيه استخدامها. وإذا حدث هذا، فإن المجتمعات لا تعود ''سيدة'' نفسها وتقبل نماذج مقلَّدة للنمو وتخضع لها وتواجه صعوبات في حكم نفسها ضمن سياق الديناميات العالمية.

ولمواجهة هذا الخطر، في الهند وفي عدد من البلدان الأفريقية، وكذلك في المجتمعات الأخرى في جميع أنحاء العالم، يجري اقتراح استراتيجيات وسياسات جديدة وتجريبها. ويمكننا أن نقتبس بإيجاز الدراسات المتعلقة ببرنامج محسّن حول أساليب مكافحة الآفات بدون استخدام مبيدات الآفات في ولاية أندرا براديش. وهذا هو حقا مثال فريد للابتكار في المجتمع المدني حيث تم الجمع بين معرفة المزارعين وعلماء الزراعة لتوفير بدائل عملية إلى

ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ مزارع. ويمارَس نهج مماثل أيضا في أفريقيا، على سبيل المثال، عن طريق المركز الدولي لفسيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات في كينيا.

ومن هذه الإجراءات وغيرها تبرز إجراءات قوية واعية في مجال السياسة العامة وارتفاع الشعور بالمسؤولية الجماعية أو التكنولوجية إزاء إدارة وتوجيه البحوث العلمية والتكنولوجية.

وأخيرا، يتعين أن يتصدى نهج إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية لمواجهة ما يسمى البعد العالمي.

ويعترف معظم النُهج الحالية للعلوم والتكنولوجيا (كما أكد الجزء الرفيع المستوى)، وأكثرها أهمية كذلك، بضرورته لتنمية ورفاه الشعوب. وتعتبر الابتكارات التي تنتجها البحوث العلمية والتكنولوجية، بغض النظر عما إذا كانت النتيجة للأفضل أو للأسوأ، بمثابة العوامل التي تؤثر بعمق في حياة المجتمع البشري ككل. وهذا هو أكثر أهمية في سياق عالمي من الاعتماد المتبادل بين الشعوب، حيث أصبحت المعرفة، في مختلف مظاهرها، عنصرا أساسيا ليس فقط في الاقتصاد، ولكن في التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الدولية.

وقد نسأل ما إذا كان يتعين علينا، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الاجتماعي على البحوث العلمية والتكنولوجية وفقا لسياقات وطنية أو محلية معينة، أن نفكر أيضا في إضفاء الطابع الاجتماعي على هذه البحوث وفقا للمسكونية العالمية لإعادة إضفاء الشرعية على هذه النظرية في عالم تعددي تتشابك فيه كل أنواع الاختلافات وتتفاعل. وهذا هو رهان إضافي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الكامل.

ويتعلق الاعتبار الأول بالصلة التي أبرزها بعض العلماء، بين العواطف والمشاعر والديناميات اللاشعورية والتوجهات الثقافية والخرافات وطبيعة الأفكار العلمية التي توجه البحوث. ولكن حتى في الوقت الراهن، نجد أن النُهج العلمية السائدة والممارسات والتصورات والسياسات محمّلة تاريخيا بآراء عالمية غربية وأساليب تفكير غربية وأولويات بحث غربية (متحيزة جنسانيا في كثير من الأحيان).

ومن ناحية أخرى، فإن بعض البلدان التي تزداد أهميتها في الساحة العلمية والتكنولوجية العالمية تنتمي إلى خارج المجال الغربي، مما يجعل من الضروري أكثر فأكثر أن نفهم بشكل أفضل ما الذي قد يعنيه ذلك من حيث إنتاج فكر جديد.

ومع الاعتراف بالنطاق الكامل للتنوع والتعدد في الطريقة التي ننظر فيها إلى البحوث العلمية والتكنولوجية ونقوم بإنتاجها، يتعين علينا أن نؤكد أن العلوم ذات الطابع الجنساني

والغربي قد تفتقر إلى الطاقات الأساسية والحدس والعقلانية في مواجهة المشاكل العالمية النطاق ولكنها تعتبر محلية في الوقت نفسه بالطرق التي تتحقق فيها.

والتقدم نحو البحوث العلمية والتكنولوجية التي تعتبر في أعمق مبادئها الأساسية أكثر انسجاما مع المجتمع البشري ككل هو منظور يساهم فيه العديد من المفكرين.

وينبغي الإشارة تحديدا إلى أولئك الذين يساهمون في صياغة نماذج ونُهج نظرية جديدة للعلوم والتكنولوجيا، والذين هم أكثر حساسية للتنوع الثقافي. ولكن ينبغي أن نشير أيضا لتلك الهيئات العامة ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المشاريع المبتكرة والفئات الاجتماعية التي تمارس العلوم والتكنولوجيا التي هي أقرب إلى الناس. وأخيرا، نحن بحاجة إلى تشجيع إجراء حوار متعدد الأطراف، على قدم المساواة، في مجال البحوث العلمية والتكنولوجية وعلاقتها بالمجتمع، من منطلق الاقتناع بأن العلم يجب أن يكون قادرا على التحدث إلى الجميع، والاستماع إلى الجميع، وتلبية احتياجات أي مجتمع، ويصبح وقفا لجميع مكونات المجتمع البشري.